تثير مخاوف الأهالي

تعنيف أطفال الحضانات.. شهادات صادمة ورقابة محدودة

أمهات: الاستهتار في تعامل بعض الحضانات مع الأطفال

مربيات: تصرفات غير مطمئنة بحق الاطفال

ادارة حضانة: لا يوجد رقابة من وزارة التنمية الاجتماعية

وزارة التنمية: قوانين غير مطبقة

احصاءات: 25 حضانة مرخصة

فريق التحقيق/ أمل أبو فول– سمر داود– كفاح سالم:

"كانوا يضربوا الأطفال عشان يأكلوا ويناموا".. هذا جانب مما سردته احدى مربيات الأطفال التي تعمل في دور الحضانة، وتشير بشهادتها الى معاملة سيئة للأطفال في بعض الحضانات.

شهادة المربية التي تركت العمل وانتقلت لحضانة أخرى، تزامن مع مقطع فيديو انتشر عبر منصات التواصل الاجتماعي لوالد طفلة يشتكي سوء معاملة طفلته في احدى الحضانات، مما أثار خشية الأمهات اللواتي يضعن أطفالهن بهدف الرعاية وليس التعنيف.

أخذ فريق التحقيق الشهادات السابقة وانطلق للبحث عن تفاصيل ما يدور في دور الحضانات التي ترعى أطفالا ليس بوسعهم التعبير عما يدور معهم خلال ساعات تواجدهم بداخلها، وأجرى جولة لعدد منها، وطرح تساؤلات على جهات الاختصاص التي يقع على عاتقها الرقابة على تلك الحضانات.

تخوف الأمهات

عقب انتشار مقطع الفيديو عبرت لميس عدنان عن خشيتها من الاستمرار في وضع أبنائها في الحضانة، وأخذت تبحث عن بدائل من شأنها أن تكون أكثر أمنا لأطفالها.

تفاجأت الأم خلال استطلاعها لتجارب عدد من الأمهات من حديثهن عن تصرفات غير مطمئنة بحق أطفالهن، وأن البحث عن حضانات آمنة يستغرق وقتا طويلا منهن.

وفي تلك الشهادات يبرز الاستهتار في تعامل بعض الحضانات مع الأطفال، كعدم الاهتمام في اطعام الأطفال، وقلة الرعاية الخاصة بنظافة أبنائهم.

ذات الأمر عبرت عنه الموظفة رولا عصام، التي تضطر لوضع أبنائها في الحضانة لمدة سبع ساعات يوميا، وذلك عندما ذهبت للحضانة بشكل مفاجئ، ووجدت رجل طفلتها مربوطة بالكرسي، في محاولة من المربية لمنع حركتها.

واشتكى عدد من الأمهات من تخصيص الحضانات لعدد كبير من الأطفال لكل مربية، مما يؤثر على جودة الخدمة المقدمة لأطفالهن، خاصة أن الكثير من المهام ملقاة على عاتقهن من الحفاظ على نظافة الأطفال، وتغيير ملابسهم، والحرص على تناولهم الطعام في وقته، بالاضافة الى الجانب الترفيهي، ونظافة المكان.

وانتشرت في السنوات الأخيرة عدد من دور الحضانة في محافظات قطاع غزة منها ما هو مرخص، وآخر خارج متابعة ومراقبة الجهات المختصة، وأخرى تعرف بالحضانات البيتية تتمثل في وضع الأطفال لدى مربيات في منزلهن الخاص.

وتختلف المبالغ التي تحصل عليها الحضانات مقابل رعاية الأطفال، تبدأ من مائة شيقل شهريا، وتصل الى أكثر من مائتي شيقل.

وتحصل المربيات على ما متوسطه ثلاثمائة شيقل شهريا مقابل رعايتهن للأطفال بشكل يومي. وفي هذا السياق قالت احدى المربيات انها اضطرت لترك العمل في الحضانة والعمل كمربية منزلية بسبب قلة الأجر وكثرة عدد الأطفال، وطلب ادارة الحضانة أن تقوم بعمل الآذنة الى جانب عملها في رعاية الأطفال، مما ينعكس على جودة الخدمة المقدمة للأطفال.

وأمام الجهد غير المقدر الذي تحدثت عنه المربية، فانها اضطرت الى الانفصال بعملها بحثا عن أجر يتناسب مع الجهد الذي تبذله.

وترى المربية أن الأهالي يضطرون للبحث عن حضانات منزلية تكون قريبة من سكنهم وبكلفة أقل من الحضانات الخاصة المرخصة والمعتمدة من وزارة التنمية الاجتماعية والتي تصل تكلفة الرعاية في البعض منها الى ألف شيقل بالسنة.

شهادات صادمة

كان من الصعب الحصول على شهادة العاملات في الحضانات للوقوف على تفاصيل ما يدور داخلها، لكن فريق التحقيق تمكن من الوصول الى احداهن، التي اشترطت عدم ذكر اسمها خشية على عملها.

شهادة المربية التي سردتها عن حضانة كانت تعمل فيها سابقا، تظهر تصرفات قاسية بحق الأطفال، حيث قالت: كانوا يمسكوا العصاية للاطفال واذا ما ناموا يضربوهم فيها".

وتشير بشهادتها الى أنها لم تحتمل استمرارها بالعمل في تلك الحضانة، لأن ادارتها كانت تتهمها "بتدليعهم".

وتلفت الى أن مربية كانت تضرب أطفال على ظهرهم وتهددهم " اذا ما نمتوا راح آجي أضربكم".

استمع فريق التحقيق لشهادة احدى السيدات التي تصادف وجودها في احدى الحضانات مع مشهد ضرب مربية لطفل كي يتوقف عن الصراخ.

التفاصيل السابقة المتعلقة باستخدام العنف ضد أطفال الحضانات تعزوه احدى المربيات الى تراخي وزارة التنمية الاجتماعية بالرقابة على الحضانات.

وتؤكد في حديثها أنه في حال اعتمدت الجهات المختصة الزيارات الفجائية، لشكل هذا رادعا لكل من يستخدم العنف ضد الأطفال، ودفع القائمين على الحضانات لتجويد الخدمة المقدمة للأطفال.

وبينت أنّ الأطفال في أعمار تواجدهم في الحضانة بحاجة لرعاية عاطفية، وأنها الأساس في تطورهم ونموهم في مجال التواصل وتطوير اللغة والذكاء .

وأوضحت أنّ العنف في الحضانات، سيؤدي مستقبلًا إلى غياب الإبداع، وانخفاض معدل الذكاء.

وتدافع القائمات على الحضانات عن نشاطهم مع الأطفال، حيث أكدت مديرة حضانة – رفضت الكشف عن اسمها – أنهم يعملون بنظام الساعات مع وجود رقابة دورية داخلية على المربيات، لكنها انتقدت عدم وجود أي زيارة رقابية من الجهات المختصة سيما وزارة التنمية الإجتماعية.

وطمأنت مديرة الحضانة أنه من المفترض أن تخضع الحضانات المرخصة للرقابة، لأنها تستوفي الشروط المعتمدة لانشاء حضانة، وتعيين الكادر التربوي والتأكد من حصوله على شهادة عدم محكومية وشهادة خلو الامراض بالإضافة الى الشهادة الجامعية.

وتوضح أن ما يميز الحضانة المرخصة عن غيرها من الحضانات، التزامها بفحوصات طبية دورية للأطفال، ومتابعة الغذاء الصحي للطفل، ووجود كادر تربوي يقوّم سلوك الاطفال بالتعاون مع ذويهم.

قوانين دون تطبيق

وتعد وزارة التنمية الاجتماعية جهة الاختصاص الرئيسية في الإشراف والرقابة على دور الحضانة بالاستناد إلى قرار مجلس الوزراء رقم (155) لسنة 2004 ، الذي كلف الوزارة مسؤولية الإشراف والرقابة على دور الحضانة.

ويشير قرار مجلس الوزراء الى أن تنظيم دور الحضانة يقع على على عاتق الإدارة العامة لشؤون الأسرة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في كل محافظة، وتكمن مهمتها الفحص والتحري وتفقد مدى التزام دور الحضانة بالشروط التي وضعت لها.

وفي العام 2011 اتخذ مجلس الوزراء قراره رقم (11) بلائحة تنظيم دور الحضانات، تتناول المادة رقم 16 منه والواقعة في الفصل الثالث مواصفات دار الحضانة التي يجب أن تتكون من مبنى صحياً تتوفر فيه الإضاءة والتهوية المناسبة وأن يوجد فناء واسع وآمن للعب الأطفال، وأن يتم تجهيز دار الحضانة بحقيبة إسعاف أولي، وتوفير مكان مناسب لتغيير وتوفير مستلزمات النظافة.

وتشير المادة 27 الواقعة في الفصل الرابع تحت عنوان: شروط ومهام مربية الأطفال إلى أنه يشترط في مربية الأطفال أن تكون حاصلة على مؤهل علمي في إحدى مجالات تنمية الطفولة المبكرة أو التخصصات المشابهة، وأن تجتاز فترة عمل تجريبية وأن تكون متفرغة وبشكل كامل للعمل في دار الحضانة.

وخلال جولة فريق التحقيق على عدد من دور الحضانات اتضح لها أن أغلب القائمات على رعاية الأطفال دون شهادات متخصصة، وغالبا مستوى تحصيلهن العلمي متدني جدا.

دون رقابة

البحث في تفاصيل الحضانات، أوصلنا الى وزارة التنمية الاجتماعية التي كشفت أن عدد الحضانات المرخصة في جميع محافظات غزة يبلغ عددها 25 حضانة فقط!

العدد المحدود للحضانات المرخصة، عزز من فرضية التحقيق التي تذهب لوجود مخالفات تحدث بعيدا عن أعين الجهات الرقابية، سيما أن البيانات على أرض الواقع تشير الى وجود حضانات غير مرخصة بأعداد مضاعفة لتلك المرخصة.

ويستثنى من ذلك الحضانات البيتية التي انتشرت مؤخرا في غزة، وتقوم على رعاية عدد من ربات المنازل لمجموعة من الأطفال داخل منازلهن.

وفي هذا الإطار تغيب الاحصاءات الدقيقة للحضانات غير المرخصة والبيتية، عن وزارة التنمية الاجتماعية التي يقع على عاتقها الرقابة على دور الحضانات، حيث أكدت الناطقة باسم الوزارة عزيزة الكحلوت أن الحضانات غير المرخصة خارج رقابتهم ولا علم لدى الوزارة بمدى التزامها بالقوانين الخاصة برعاية الاطفال وحضانتهم.

واستدركت الكحلوت بالقول: رغم غياب الاحصاءات الدقيقة، لكن يوجد لدينا قائمة بأسماء وعناوين عدد من الحضانات غير المرخصة، ويعمل مرشدو الطفولة المختصين على تسوية أوضاعهم وترخيصها في حال تطابقت شروطها مع المعايير القانونية.

وشددت على أن وزارتها ستلجأ للاجراءات القانونية واغلاقها في حال عدم تطابقها مع المعايير المعمول بها، وذلك بتحويل ملفاتهم للنيابة العامة.

وتشير الكحلوت إلى أن الوزارة تجري زيارات بشكل دوري للاطلاع على وضع حضانات الأطفال المرخصة لديها ويتم الرقابة على عملها من قبل المرشد المختص عبر زيارات دورية لدار الحضانة، ورفع التوصيات اللازمة لها أولا بأول وفق ما تنص عليه لائحة تنظيم دور الحضانة، وفي حال خالفت المعايير ولم تستجب لتوصيات مرشد حماية الطفولة، لا يتم تجديد الرخصة السنوية لدار الحضانة ويرسل لها اشعار اغلاق.

ودعت الناطقة باسم التنمية الاجتماعية الأسر الباحثة عن حضانة، أن تطلع على ترخيصها، وأن تكون الحضانة مستوفية الشروط الخاصة بتخصيص مكان مهيأ لاستقبال الأطفال تتوافر فيه شروط الصحة والسلامة العامة، وأن تكون مربية الاطفال مؤهلة وحسنة السيرة والسلوك ولديها القدرة على التعامل مع الاطفال، والتأكد من حصول أفراد الأسرة داخل تلك الحضانة على شهادة عدم محكومية.

واصى فريق التحقيق وزارة التنمية الاجتماعية بممارسة دورها الرقابي على الحضانات ومحاسبة العاملات في حال ثبت اعتدائهن على الاطفال، داعين الاهالي للتحري الجيد عن الحضانات قبل تسجيل اطفالهم فيها.